

مشاورات لبنانية بشأن مقترحات كويتية لإعادة الثقة مع دول الخليج



بيروت: «الخليج»، وكالات

رحب الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الأحد، بأي تحرك عربي من شأنه إعادة العلاقات الطبيعية بين لبنان ودول الخليج العربية، مشيراً إلى أن أفكار المبادرة التي نقلها وزير خارجية الكويت الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح والتي تتضمن قائمة بإجراءات مقترحة يتعين اتخاذها لإعادة بناء الثقة بين لبنان ودول الخليج ستكون موضع مشاورات لإعلان افتراضياً عبر تقنية صندوق النقد الدولي الموقف المناسب منها، فيما تبدأ اليوم الاثنين المفاوضات الرسمية مع الاتصال المرئي بسبب جائحة كورونا.

وقرارات الشرعية اتفاق الطائف وأكد عون خلال استقباله وزير خارجية الكويت، أمس الأحد، «التزام لبنان تطبيق الدولية والقرارات العربية ذات الصلة»، مشيراً إلى أن «الأفكار التي وردت في المذكرة التي سلمها الوزير الكويتي» ستكون موضع مشاورات، لإعلان الموقف المناسب منها.

وكان الوزير الكويتي قد سلّم المقترحات إلى رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي والرئيس عون. وقال الشيخ أحمد للصحفيين، عقب لقائه الرئيس عون، إن قائمة «أفكار ومقترحات قُدمت أمس الأول، وذكرت أمس إلى الرئيس». وأضاف: «ننتظر منهم إن شاء الله الرد عليها». ولفت الشيخ أحمد إلى أن وزير الخارجية اللبنانية عبد الله بو حبيب سيزور الكويت نهاية الشهر الجاري، مشيراً إلى أن الرئيس ميقاتي دُعي أيضاً لزيارة الكويت من دون أن يُحدّد موعداً لهذه الزيارة. وذكرت مصادر دبلوماسية أن المقترحات الكويتية تشمل الالتزام باتفاق الطائف وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وإجراء الانتخابات في موعدها. كمل تشمل المقترحات تشديد الرقابة على الصادرات للخليج لمنع تهريب المخدرات والتعاون بين الأجهزة الأمنية. كما التقى وزير خارجية الكويت رئيس مجلس النواب نبیه بري، وأوضح بأنه جرى تبادل الحديث بموضوع العلاقات الثنائية بين الكويت ولبنان والتحديات التي نمر بها الآن إقليمياً ودولياً والأساس في زيارتي للبنان هو وضع إجراءات لبناء الثقة مجدداً بين لبنان ومحيطه الإقليمي والدولي. وفي سياق زيارة الشيخ ، تتكوّن من 15 بنداً، أكثرها يتعلّق لبنان أكدت مصادر لبنانية مطلّعة، أنّ «الرسالة التي يحملها إلى أحمد الصباح،». «و» وتدخّلاته في السّاحة الإقليميّة حزب الله بالإصلاحات المطلوبة، بينما ينحصر بندان بسلاح »

مفاوضات مع صندوق النقد

ستبدأ اليوم صندوق النقد الدولي أن المفاوضات الرسمية مع من جانب آخر، أكد وزير الاقتصاد اللبناني أمين سلام الاثنين، مشيراً في مقابلة صحفية إلى أن المفاوضات ستنتقل بعدما تم الانتهاء من مباحثات تحضيرية حول الأرقام التي طلبها صندوق النقد الدولي، بشأن حجم الخسائر في القطاعين المالي والمصرفي، أو ما يُسمى بـ«الفجوة المالية». وعن حجم الخسائر، لفت سلام، «أنها تقدر بنحو 69 مليار دولار، وفقاً لرئيس الهيئة، نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي». مضيفاً: «كان من المفترض أن يحضر وفد صندوق النقد إلى بيروت لبدء المفاوضات، إلا أنه لأسباب تتعلق بالإجراءات المواكبة لجائحة كورونا، ستعقد الاجتماعات (بدءاً من اليوم الاثنين) افتراضياً عبر تقنية الاتصال المرئي». وأشار إلى أن برنامج الاستدانة من صندوق النقد في المرحلة الأولى، في حال تم إنجازه، سيرصد ما بين 3 و4 مليارات دولار.